الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

30 **ديسمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

هيئة حقوق الإنسان تناقش تحديات وأساليب حماية العمالة

المصدر: جريدة اليوم الخميس 26 جماد أول 1443هـ - 30 ديسمبر 2021م
https://www.alyaum.com/articles/6370047

عقدت هيئة حقوق الإنسان ورشة عمل بعنوان (حماية وتعزيز حقوق العمالة)، بحضور نائب رئيس الهيئة عبدالعزيز بن عبدالله الخيّال، ومشاركة ممثلين من وزارات (الداخلية، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والبيئة والمياه والزراعة، والشؤون البلدية والقروية والإسكان) بالإضافة إلى النيابة العامة، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

واستعرضت ورشة العمل حقوق وواجبات العمالة في ضوء الأنظمة الوطنية والتدابير ذات العلاقة، وأبرز التحديات التي تواجههم في (المسكن والصحة والأجور والغذاء) وآلية تعزيز الرقابة وتعزيز حمايتهم، كما تطرقت إلى استغلال ضحايا الاتجار بالأشخاص في أعمال العمالة.

وتأتي هذه الورشة في إطار جهود الهيئة لحماية وتعزيز حقوق الانسان ونشر الوعي بحقوق الإنسان، التي كفلتها الأنظمة الوطنية.

.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

في الخطاب الملكي السنوي لأعمال السنة الثانية من الدورة الثامنة لمجلس الشورى

الملك سلمان: انطلقت رؤية المملكة 2030 من أجل وطن • مزدهر«

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1443هـ - 30 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1926782

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ لأعمال السنة الثانية من الدورة الثامنة لمجلس الشورى الخطاب الملكي السنوي المفصل لمواقف المملكة الداخلية والخارجية سياسياً وإدارياً واقتصادياً، وفيما يلي نصه:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعلى آله وصحابته أجمعين.

الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسرنا افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، سائلين الله العلي القدير السداد في القول والعمل، وأن يعيننا على أداء الأمانة تجاه وطننا وشعبنا، وأن يوفقنا لما فيه خدمة بلادنا الغالية.

لقد كان من فضل الله علينا ما انتهجته حكومة المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على يد جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - من عمل بشريعة الإسلام، ومن ذلك العمل بمبدأ الشورى لقوله عز وجل:"وأمرهم شوري بينهم". حيث انتهج الشورى منهجا في الحكم، وها نحن اليوم نواصل نهجه رحمه الله، بما تناقشونه تحت قبة هذا المجلس من موضوعات، وهو موضع تقدير من كل مواطن، وفقكم الله للسداد.

إخواني وأخواتي الكرام

لقد انطلقت رؤية المملكة 2030 من أجل وطن مزدهر يتحقق فيه ضمان مستقبل أبنائنا وبناتنا، بتسخير منظومة متكاملة من البرامج؛ لرفع مستوى الخدمات من تعليم وصحة وإسكان وبنية تحتية، وإيجاد مجالات وافرة من فرص العمل، وتنويع الاقتصاد ليتمتع بالصلابة والمتانة في مواجهة المتغيرات عالميا، لتحتل المملكة مكانتها اللائقة إقليميا وعالميا.

ومن أجل الوصول إلى هذا المستوى اللائق ببلادنا فقد عملت الحكومة على تطوير الجهاز الإداري للدولة بحيث يشمل جميع المؤسسات والخدمات والسياسات الحكومية، مما يسهم في الارتقاء بالقدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، والارتقاء بجودة الخدمات ورفع كفاءتها، ليكون التميز في الأداء هو أساس تقويم مستوى كفاءة الأجهزة العاملة في البلاد.

إن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي أطلقها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في 11 من أكتوبر الماضي تشكل أحد الروافد المهمة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وسيتم من خلالها ضخ استثمارات تفوق (12) تريليون ريال في الاقتصاد المحلي حتى عام 2030م، ما بين مبادرات ومشاريع برنامج شريك، واستثمارات محلية، واستثمارات الشركات تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للاستثمار. وسيحظى الاقتصاد الوطني بضخ حوالي (10) تريليونات أخرى من الإنفاق الحكومي من خلال الميزانية العامة للدولة، وضخ ما يزيد عن (5) تريليونات ريال سعودي من الإنفاق الاستهلاكي، كما أعلن صندوق الاستثمارات العامة وفق حوكمته عن خطته الاستراتيجية التي تتضمن استهداف استثمارات في الاقتصاد المحلي بثلاثة تريليونات ريال حتى عام 2030م، وهي استثمارات مهمة لتحقيق العوائد المستهدفة من الصندوق وينتج عنها دعم الاقتصاد، وخلق فرص لمنشآت القطاع الخاص الصغيرة والكبيرة، ويخلق مزيداً من الوظائف للمواطنات والمواطنين، ليصبح بذلك مجموع الإنفاق مقاربا لـ (27) تريليون ريال حتى عام 2030م.

لقد انعكست سياسات الاستدامة المالية إيجابا على التعافي التدريجي للاقتصاد المحلي، كما واصلت الاستثمارات الجديدة في المملكة نموها المطرد، وذلك ما ظهر جليا في أداء الأنشطة حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام 2021م، مع توقعات بتحقيق فوائض مالية في الميزانية العامة للدولة عام 2022م وانخفاض مؤشرات الدين العام إلى 25.9% من الناتج

المحلي، مقابل 29.2% في عام 2021م. أما برامج التخصيص التي بدأ العمل بها منذ عام 2018م فإنها ستزيد وتسرِع من جودة الخدمات، وتولد الفرص الاستثمارية وتعزِز القدرة على استدامة اقتصاد المملكة وقدرته التنافسية.

أيها الإخوة والأخوات

حققت المملكة المرتبة الأولى عالميا في عدد من المؤشرات الأمنية، مقارنة بالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ودول مجموعة العشرين كافة، وجاءت الثانية عالميا في المؤشر العالمي للأمن السيبراني.

كما حققت المركز الأول عالميا في ثلاثة مؤشرات دولية أخرى وهي:" استجابة الحكومة لجائحة كورونا "، و" استجابة رواد الأعمال لجائحة كورونا"، حيث ساهمت جهود حكومة المملكة في الحد من حالات الإصابات والوفيات الناجمة عن جائحة كورونا، وذلك بحسب ما ورد في تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي، وهذا بفضل الله ثم بالاستجابة السريعة والحازمة في تعامل المملكة مع الجائحة، والمسارعة بطلب اللقاحات وتوفيرها مجانا للمواطن والمقيم والزائر، تأكيداً على أن الإنسان هو الأهم في سياسات المملكة، إضافة إلى الدور الفعال للبرامج التي أطلقتها الحكومة؛ لتخفيف تداعيات جائحة كورونا المالية والاقتصادية على الأفراد والقطاع الخاص، إضافة إلى ذلك فقد حافظت المملكة على المرتبة الأولى عالميا بتفوقها في مؤشر "المعايير الغذائية" في عام 2020م، وهذا المؤشر هو أحد مكونات الأمن الغذائي العالمي، وحافظت كذلك على المرتبة الأولى عربيا في أبحاث الكيمياء وعلوم الأرض والبيئة والحياة والعلوم الفيزيائية.

لقد نجح الاقتصاد السعودي في اجتياز الكثير من العقبات والتحديات التي واجهها العالم هذا العام، والعام الماضي بسبب الجائحة، وهذا ما أشار إليه صندوق النقد الدولي بتأكيد استمرار التعافي في اقتصاد المملكة، مما يعكس الدور البارز للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي نُفِذت في إطار (رؤية المملكة 2030.(

الإخوة والأخوات

كان لجائحة كورونا تأثير كبير على تدفق الحجاج والمعتمرين، وزوار مسجد الرسول الكريم ﷺ، ولذلك فإن حكومة المملكة حينما اطمأنت على فاعلية اللقاحات، وكفاية الإجراءات لسلامة الحجاج والمعتمرين والزوار، سارعت في رفع الطاقة التشغيلية للحرم المكي الشريف خلال موسم شهر رمضان المبارك، فاستفاد أكثر من (17.5) مليون مواطن ومقيم وزائر من الخدمات التي توفرها التطبيقات الرسمية المخصصة للتعامل مع هذه الجائحة؛ لأداء العمرة والصلاة في الحرمين الشريفين وسط تطبيق جميع الإجراءات الصحية الاحترازية للمحافظة على سلامتهم وصحتهم، وكان لتطبيق الإجراءات التنظيمية والوقائية الدور البارز في نجاح موسمي حج العام الماضي 1442هـ والعام الذي قبله 1441هـ، وذلك بفضل الله ثم بالدعم الذي قُدِم من الحكومة.

وتولي حكومة المملكة اهتماما بالغا بالتعليم محليا وإقليميا ودوليا، حيث أدرجت التعليم ملفا رئيسيا على جدول أعمال رئاسة المملكة مجموعة العشرين 2020، كما نجحت في تجاوز العقبات الناتجة عن انتشار فايروس كورونا، حيث استمرت العملية التعليمية ولم تتوقف من خلال استخدام أكثر من وسيلة في الوقت نفسه: ما بين التعليم عن بعد، والتعليم الحضوري، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا فضل الله ثم وجود استثمار كبير واهتمام مرتفع بالبنية التحتية الرقمية الجيدة التي استطاعت نقل البيانات الضخمة خلال وقت واحد لجميع الطلاب بالمملكة.

والنجاحات التي تم تحقيقها في مجال التعليم كثيرة ومميزة، حيث يستمر العمل في برنامج تطوير الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وقد حصلت عدد من جامعاتنا على مراكز متقدمة في المؤشرات العالمية، كما تسير برامج الابتعاث إلى الخارج في التخصصات التي تخدم سوق العمل وتتواءم مع رؤية المملكة 2030 بشكل مميز.

ومؤخرا تم الإعلان عن إطلاق مدينة الأمير محمد بن سلمان غير الربحية في (عرقة) التي ستكون أول مدينة غير ربحية في العالم، ممكنة للتعليم وحاضنة للأكاديميات والكليات والمتاحف ومراكز المؤتمرات بالإضافة إلى مراكز الإبداع ومدارس مسك.

أيها الإخوة والأخوات

لقد حققت المملكة نجاحات متتالية في مكافحة الفساد، وهو نهج أضحى استراتيجية أساسية لدينا، بتكريس مبدأ الشفافية والمساءلة، وتتبع ومراقبة الأداء الحكومي وفاعليته. وتعد "مبادرة الرياض" لتأسيس شبكة عمليات عالمية لتبادل المعلومات بين أجهزة مكافحة الفساد حول العالم التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الأولى، تأكيداً على الدور الريادي للمملكة على الصعيد العالمي، واستمرارا لجهودها ومساهماتها الفاعلة خلال رئاستها دول مجموعة العشرين 2020، في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد وتضييق الخناق عليه.

الإخوة والأخوات

سيسهم نظام الأحوال الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، والنظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، ونظام الإثبات، في رفع مستوى نزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية، وزيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة.

إن العمل المستمر على مراجعة الأنظمة وتطويرها؛ سيكفل لجميع المواطنين والمقيمين من كلا الجنسين، حصولهم على حقوقهم المدنية والاجتماعية كافة. من ذلك تعديل بعض مواد نظام وثائق السفر والأحوال المدنية الذي سمح للمرأة بالحصول على حقوقها النظامية كافة، دون تمييز بينها وبين الرجل.
سيعمل دمج المؤسسة العامة للتقاعد في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على توحيد الجهود في الاختصاصات المتشابهة، والاستفادة من الموارد المالية والبشرية في تطوير الخدمات، ورفع كفاءة الأداء وزيادة مستوى الإنتاجية، وسيعزز المركز المالي للصندوق التقاعدي، بزيادة العوائد الاستثمارية، وخلق جهود تكاملية؛ لتعزيز الأداء الاستثماري وتحقيق التوزيع الاستراتيجي.
الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشورى
بدأت المرحلة الثانية من رؤية المملكة 2030 منذ مطلع 2021م وستسير - بحول الله - إلى 2025م مستهدفة دفع عجلة الإنجاز، والمحافظة على الزخم المطلوب؛ لمواصلة الإصلاحات وتلبية تطلعات وطموحات وطننا الغالي.
وتعد المشاريع الكبرى: "نيوم" و"ذا لاين" و "أمالا" تأكيداً على رؤية بلادنا للمستقبل، بنظمها الجديدة للاستدامة والازدهار والابتكار وريادة الأعمال. فالمفهوم الجديد للتنمية الحضرية في "ذا لاين" وهو جزء من "نيوم" يؤكد الجانب الإبداعي والعمل الدؤوب في هذه المدينة الاستثنائية، وستكون بيئة تنافسية، وستوفر (380) ألف فرصة عمل، وتضيف (180) مليار ريال إلى الناتج المحلي بحلول عام 2030م. كما ستشكل مدينة نيوم الصناعية "أوكساغون" خطوة أخرى ضمن مخطط نيوم الرئيسي، مقدمة نموذجا جديدا لمراكز التصنيع المستقبلية، وفقا لاستراتيجية نيوم المتمثلة في إعادة تعريف الطريقة التي تعيش وتعمل بها البشرية، ملبية طموحاتنا في أن تكون المملكة من أبرز الدول في حماية البيئة. أما مشروع "أمالا" - وهو من المشاريع النوعية في البحر الأحمر - فيفتح نافذة استثمار جريئة في التكوين الطبيعي للمملكة وجغرافيتها، بمفهوم جديد للسياحة والصحة والعلاج، حيث يتوقع أن يوفر هذا المشروع (22) ألف فرصة عمل.
لقد أسعدنا ما أثمرت به جهود أبنائنا وبناتنا عالميا، حيث صنفت مدينة الرياض - بحسب مؤشر IMD للمدن الذكية - ثالث أذكى العواصم بين دول مجموعة العشرين، ومن المستهدف أن تتقدم الرياض التي تعد من بين أكبر أربعين مدينة اقتصادية لتكون ضمن أكبر عشر مدن اقتصادية في العالم، والوصول إلى عدد سكان يتراوح بين (15 و 20) مليون نسمة، لتكون وجهة رئيسية للاستثمار العالمي والسكاني، حيث سيتم إنشاء أكبر مدينة صناعية في العالم، إضافة إلى المشاريع الترفيهية التي سبق الإعلان عنها، وسيجعل ذلك من الرياض وجهة سياحية - ترفيهية، ومقصدا صناعيا عالميا.
أما من حيث الاهتمام التراثي فإن مشروع (جدة التاريخية) الذي أطلقه سمو ولي العهد، والعمل على تطوير المساجد التاريخية بالمملكة، للحفاظ على هويتها العمرانية، تأتي ضمن اهتمامات المملكة بالتراث والثقافة. لتسير بذلك جنبا إلى جنب مع ما يلمسه المواطن اليوم من توجه مشاريع عديدة نحو تطوير وأنسنة المدن السعودية، وما سيلمسه من جهود هيئة تطوير ينبع وأملج والوجه وضبا، وكذلك استراتيجية تطوير المناطق السياحية في منطقة عسير التي أطلقها سمو ولي العهد مؤخرا التي ستحقق - بإذن الله - نهضة غير مسبوقة للمنطقة، من خلال ضخ (50) مليار ريال عبر استثمارات متنوعة، وستكون عسير وجهة سياحية طيلة العام، تجمع بين الأصالة والحداثة، وتسهم في دفع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، وتسهم بالعديد من فرص التوظيف.
وحيث إن الترفيه يمثل حاجة إنسانية ومتطلبا اجتماعيا، إضافة إلى كونه يعد نشاطا اقتصاديا مهما ومصدرا من مصادر الدخل للدول وللقطاع الخاص، ومحركا رئيسيا للأنشطة الاقتصادية الأخرى؛ فقد أولت رؤية المملكة 2030 هذا القطاع عناية كبيرة من خلال العمل على دعمه وتعزيزه، وتشجيع القطاع الخاص لتقديم مساهماته فيه، ومن المتوقع أن تصل مساهمة قطاع الترفيه مع الجهات المرتبطة به بحلول 2030م إلى 4.2 % من الناتج المحلي، وستخلق (450) ألف فرصة عمل.
أيها الإخوة والأخوات
تؤكد المملكة أن استقرار السوق البترولية وتوازنها، هو من ركائز استراتيجيتها للطاقة، لإيمانها بأن البترول عنصر مهم لدعم نمو الاقتصاد العالمي. وهي حريصة على استمرار العمل باتفاق "أوبك بلس"، لدوره الجوهري في استقرار أسواق البترول. كما أنها تؤكد على أهمية التزام جميع الدول المشاركة بالاتفاق..
وبالإضافة إلى هذا، أثبتت الأحداث بُعد نظر المملكة ونجاح سياستها البترولية، التي تتمثل في تطويرها المستمر لقدراتها الإنتاجية، واحتفاظها الدائم بطاقة إنتاجية إضافية ظهرت أهميتها للحفاظ على أمن إمدادات الطاقة.
تؤكد الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي أطلقها سمو ولي العهد، المضي قدما في التطوير والإصلاح الاقتصادي، والعمل على تطوير هذا القطاع المهم وإطلاق القدرات الكامنة فيه كجزء من مبادرات الرؤية، وستعمل

الاستراتيجية على تنويع الاقتصاد السعودي وتكريس الارتباط بالاقتصاد العالمي وتنمية المحتوى المحلي، بما يعادل 33% من تكاليف القطاع؛ لدعم التنمية المستدامة.
وقد أنشأت حكومة المملكة صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)؛ لدعم تأهيل الكوادر الوطنية، مما سيوفر فرص عمل جاذبة للمواطنين، ويسهم في خفض البطالة، وسيعمل على تطوير وتحسين بيئة العمل. كما أطلق سمو ولي العهد برنامج تنمية القدرات البشرية، ضمن برامج رؤية المملكة 2030 لتعزيز تنافسية القدرات الوطنية محليا وعالميا، باغتنام الفرص الواعدة الناتجة عن الاحتياجات المتجددة والمتسارعة، من خلال تعزيز القيم، وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، وما يلبي احتياجات وطموح جميع شرائح المجتمع.
كما يجري العمل حثيثا على تطوير مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك)؛ للحصول على القيمة الاقتصادية الكاملة من السلع والخدمات المرتبطة بالطاقة في المملكة وفي جميع أنحاء المنطقة، وستصبح هذه المدينة نظاما بيئيا للقرن الحادي والعشرين في قطاع الطاقة، وستشكل مجتمعا صناعيا دوليا نابضا بالحياة، قائما على التميز والابتكار.
إن التزام المملكة بمواجهة التحديات المتزايدة للتغير المناخي، والعمل على تعزيز تطبيق اتفاقية باريس، ودعم مبادرتي (السعودية الخضراء) و (الشرق الأوسط الأخضر)، يؤكد ريادتها وقيادتها العالمية لجهود حماية البيئة، وتخفيض انبعاثات الكربون، وتعزيز الصحة العامة وجودة الحياة، وتحسين كفاءة إنتاج النفط ورفع معدلات الطاقة المتجددة، وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أعلنت المملكة - في المؤتمر الدولي للمناخ في مدينة غلاسكو - عن رفع مستوى إسهاماتها بتخفيض الانبعاثات بمقدار (278) مليون طن بشكل سنوي بحلول عام 2030م، واستهداف الوصول للحياد الصفري في عام 2060م من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون.
أيها الإخوة والأخوات
سجلت المملكة نجاحها في ترؤس قمة العشرين، والعمل على تفعيل بيان قمة الرياض، كما ركزت في برنامج رئاستها مجموعة العشرين 2020 على التصدي لجائحة كورونا، وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وبذلت الجهود الكبيرة في دفع دول مجموعة العشرين إلى دعم الدول الأقل نموا في القارة الأفريقية، وتعزيز نظامها الصحي، وحشد التمويل الإنمائي والإنساني اللازمين لتلك الدول. كما نجحت المملكة في إطلاق مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين، وتوفير سيولة عاجلة لـ (73) دولة من الدول الأشد فقراً، كما قدم الصندوق السعودي للتنمية قروضاً ومنحا لأكثر من (54) دولة أفريقية، بقيمة تتجاوز (50) مليار ريال، وقدمت المملكة عدة مبادرات مختلفة لعدد من الدول الأفريقية، بما يتجاوز (4) مليارات ريال؛ لتخفيف وطأة وآثار التقلبات السياسية والاقتصادية التي تمر بها تلك الدول، إضافة إلى تقديمها تبرعا بقيمة (20) مليون ريال، لمكافحة كورونا في الدول الأعضاء الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي.
كما تجدد المملكة تقديرها الجهود المبذولة من الجمهورية الإيطالية الملموسة في إنجاح أعمال رئاسة مجموعة العشرين التي عقدت في أكتوبر الماضي في روما من خلال العمل الجماعي المشترك، وبصفة المملكة عضوا في المجموعة، نؤكد مجددا حرص المملكة على استمرار الجهود المبذولة لإنجاح القمة القادمة في إندونيسيا في 2022م.
أيها الإخوة والأخوات
تتمتع المملكة بثقل إقليمي ودولي، ينبع من ريادتها العالمية ودورها المحوري في السياسة الدولية، والتزامها بالمواقف الراسخة نحو إحلال الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة والعالم، وتعزيز مفهوم السلام والتعايش والتنمية المستدامة.
ولما لأسلحة الدمار الشامل من أضرار واسعة على البشرية فإن المملكة تؤكد موقفها الثابت تجاه ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتدعم التعاون لحظرها ومنع انتشارها، وإدانة استخدامها، وتجدد المملكة تأكيدها على أهمية حفظ السلم والأمن الدوليين، وتبذل مساعيها الحميدة لحل النزاعات الإقليمية، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
بذلت المملكة جهودها في الحفاظ على كيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكان دورها في "قمة العلا" نابعا من حرصها الشديد على الحفاظ على تماسك المنظومة الخليجية. ونحمد الله على ما أثمرت به القمة في "بيان العلا" من إعادة العمل المشترك إلى مساره الطبيعي، وتعزيز أواصر الود والتآخي بين شعوب المنطقة، كما ننظر بتقدير إلى نتائج "قمة العلا" الإيجابية التي تعكس قناعتنا الراسخة بأهمية تعزيز وحدة الصف الخليجي وسعيها الحثيث من أجل استمرار المسيرة الخليجية للتكامل والعمل الخليجي المشترك، وإننا لنؤكد على ضرورة تسريع إجراءات التكامل الخليجي، وفقا لمبادرتنا التي أقرها المجلس. أما إطلاق اسمي الراحلين السلطان قابوس بن سعيد والشيخ صباح الأحمد - رحمهما الله - على "قمة العلا" فإنه يأتي تقديرا ووفاء من المملكة، للجهود الكبيرة والأدوار البناءة للراحلين، في تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك. وقد سررنا بما أسفرت عنه زيارات سمو ولي العهد لدول مجلس التعاون الشقيقة من نتائج مهمة على مستوى العلاقات الثنائية وعلى مستوى تعزيز العمل الخليجي المشترك، كما سررنا كثيرا باستضافة اجتماع الدورة (42) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وما صدر عنه في (إعلان الرياض) من الاتفاق على المبادئ والسياسات لتطوير التعاون الاستراتيجي والتكامل الاقتصادي والتنموي بين دول المجلس وتحقيق تطلعات مواطنيها.

أيها الإخوة والأخوات
القضية الفلسطينية كانت ولازالت هي قضية العرب والمسلمين المحورية، وتأتي على رأس أولويات سياسة المملكة الخارجية، حيث لم تتوان المملكة أو تتأخر في دعم الشعب الفلسطيني الشقيق لاستعادة حقوقه المشروعة، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية بحدود عام (1967م) وعاصمتها القدس الشرقية.
إن إيران دولة جارة للمملكة، نأمل في أن تغير من سياستها وسلوكها السلبي في المنطقة، وأن تتجه نحو الحوار والتعاون. ونتابع بقلق بالغ سياسة النظام الإيراني المزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة بما في ذلك إنشاء ودعم الميليشيات الطائفية والمسلحة والنشر الممنهج لقدراته العسكرية في دول المنطقة، وعدم تعاونه مع المجتمع الدولي فيما يخص البرنامج النووي وتطويره برامج الصواريخ الباليستية. كما نتابع دعم النظام الإيراني لميليشيا الحوثي الإرهابية الذي يطيل أمد الحرب في اليمن ويفاقم الأزمة الإنسانية فيها، ويهدد أمن المملكة والمنطقة.
إن المملكة العربية السعودية حريصة على أمن واستقرار الجمهورية اليمنية الشقيقة والمنطقة، وتعمل على رفع المعاناة الإنسانية عن الشعب اليمني الشقيق، ودفع الأطراف كافة للقبول بالحلول السياسية؛ لإعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن ودرء التهديد عن المملكة والمنطقة. كما أنها تجدد التأكيد على مبادرة المملكة لإنهاء الصراع الدائر في اليمن، وتدعم الجهود الأممية والدولية للتوصل إلى حل سياسي، وفقا للمرجعيات الثلاث: "المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن الدولي 2216". وقد ظهر جليا خطورة وصول الأسلحة والتقنيات المتطورة للميليشيات الحوثية الإرهابية، وذلك من خلال الاستخدام المكثف للطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية ضد المنشآت الحيوية والمرافق المدنية في المملكة. ومازالت المملكة تدعو الحوثيين إلى أن يحتكموا لصوت الحكمة والعقل، وتقديم مصالح الشعب اليمني الكريم على سواها.
وفي الشأنين السوري والليبي تؤكد المملكة دعمها جميع الجهود الرامية للوصول إلى الحلول السياسية التي تحافظ على سيادة ووحدة وسلامة البلدين الشقيقين وتحقق الأمن والاستقرار فيهما وتنهي معاناة شعبيهما الشقيقين.
كما تقف المملكة إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق، وتحث جميع القيادات اللبنانية على تغليب مصالح شعبها، والعمل على تحقيق ما يتطلع إليه الشعب اللبناني الشقيق من أمن واستقرار ورخاء، وإيقاف هيمنة حزب الله الإرهابي على مفاصل الدولة.
إن المملكة تدعم استقرار وتنمية جمهورية العراق الشقيقة، وتجدد دعمها الكامل للحكومة العراقية، بما يضمن أمن وسيادة واستقرار العراق، وارتباطه بعمقه العربي. كما تنظر المملكة بتفاؤل لمستقبل العلاقات بين البلدين.
وترحب المملكة بما توصلت إليه أطراف المرحلة الانتقالية في جمهورية السودان الشقيقة من اتفاق حول استكمال مهام المرحلة الانتقالية لتحقيق تطلعات الشعب السوداني الشقيق وصولا إلى إجراء الانتخابات في موعدها المتفق عليه، مؤكدين دعمنا كل ما من شأنه وحدة وصون الأمن والاستقرار والنماء لهذا البلد الشقيق.
تتابع المملكة باهتمام تطورات الأوضاع في جمهورية أفغانستان الإسلامية وتؤكد أهمية استقرار وأمن أفغانستان وألا تكون ملاذا للتنظيمات الإرهابية، وتحث على تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لتقديم المساعدات الإنسانية للتخفيف من معاناة الشعب الأفغاني الشقيق، وفي هذا الصدد دعت المملكة إلى عقد اجتماع استثنائي للمجلس الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي في شهر ديسمبر 2021م لإغاثة شعب أفغانستان الشقيق.
أيها الإخوة والأخوات
اهتمت المملكة العربية السعودية بوقوفها إلى جانب الدول الأقل دخلا، والدول المنكوبة والمتضررة، واللاجئين والمتضررين، ولم تألُ جهدا في تقديم المساعدات التنموية والإنسانية التي شملت الصحة والتعليم والإيواء وتوفير المواد الغذائية والمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي، استفاد منها قرابة (42) مليون شخص من اللاجئين والنازحين خارج المملكة، الذين تستضيفهم المملكة داخلها. وكان من أبرز الجهات التي قدمت تلك المساعدات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.
وفي الختام أشكر المواطنين والمقيمين على تجاوبهم للتعليمات والإجراءات، كما أشكر العاملين في فرق مواجهة جائحة كورونا، والشكر موصول لأبنائي الجنود البواسل في جميع
القطاعات، وفي الحد الجنوبي.
وفق الله الجميع لما فيه خير بلادنا الغالية المملكة العربية السعودية، وأشكر لكم جهودكم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

«الأحوال المدنية» تطلق نسخة إلكترونية من سجل الأسرة في «أبشر»

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 ربيع ثاني 1443هـ - 30 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1926746

أطلقت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية نسخة إلكترونية من سجل الأسرة في تطبيق وزارة الداخلية الإلكتروني "أبشر أفراد" تحت مسمى "سجل الأسرة الرقمي"، بالتعاون مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.
وأوضح المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد الجاسر أن سجل الأسرة الرقمي سيسهل عملية التحقق من هوية أفراد الأسرة المضافين فيه، من خلال تمكين المستفيد من استعراض بيانات السجل بصورة إلكترونية عبر تطبيق "أبشر افراد" متضمنًا رمز الاستجابة السريعة المتغير(QR Code) ، مع إمكانية تنزيل نسخة على الجهاز الذكي للاستفادة منه دون الحاجة إلى الاتصال بالإنترنت.
وأشار الجاسر إلى أن سجل الأسرة الرقمي سيكون متاحا أيضا في تطبيق "توكلنا " عبر المحفظة الرقمية، مبينًا أن هذه الخدمة امتداد لتطوير التعاملات الإلكترونية للأفراد مع القطاعات ذات العلاقة في منصة وزارة الداخلية الإلكترونية "أبشر."

وزير الصحة: إعادة الإلزام بارتداء الكمامة والتباعد ضرورة لتجاوز المرحلة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 ربيع ثاني 1443هـ - 30 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1926742

أكد وزير الصحة فهد الجلاجل اليوم الأربعاء بأن إعادة الإلزام بارتداء الكمامة وتطبيق إجراءات التباعد، والمسارعة بالحصول على الجرعة التنشيطية ضرورة للحد من مخاطر انتشار فيروس كورونا.
وأضاف عبر حسابه الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" : "نحن نعتمد على "وعي المجتمع" حتى نتجاوز معاً هذه المرحلة."
وكان مصدر مسؤول في وزارة الداخلية، قد صرح بأنه قد تقرر إعادة الإلزام بارتداء الكمامة وتطبيق إجراءات التباعد في جميع الأماكن (المغلقة، والمفتوحة) والأنشطة والفعاليات وذلك اعتبارًا من الساعة 00 : 7 من صباح يوم الخميس 26 جمادى الأولى 1443هـ الموافق 30 ديسمبر 2021م.
وبين المصدر أن جميع الإجراءات والتدابير تخضع للتقييم المستمر من قبل الجهات الصحية المختصة في المملكة، وذلك بحسب تطورات الوضع الوبائي محليًا وعالميًا مشددًا على ضرورة التزام الجميع بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية كافة، والبروتوكولات المعتمدة لسلامتهم.
وأوضح المصدر أنه سيتم تطبيق الإجراءات النظامية والعقوبات المعتمدة على المخالفين، كما أكد أهمية مسارعة جميع أفراد المجتمع لاستكمال تلقي جرعات اللقاح.

« 10بشائر خير" في نظام الإثبات الجديد

المصدر: جريدة المدينة الخميس 26 جماد أول 1443هـ - 30 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/767111

تبدأ المحاكم بتطبيق نظام الاثبات الجديد الذي أقره مجلس الوزراء أمس الأول بعد (180) يوماً من نشره في الجريدة الرسمية وسط حالة التفاؤل بتطبيقه نظراً لتضمنه أكثر من 10 مزايا إيجابية تهم أغلب فئات المجتمع، من بينها الحد من جرأة بعض الناس على الشهادة بما يخالف ظاهر الحال، حيث يمنع قبول الشهادة على التصرفات التي تزيد على 100 ألف ريال باعتبار أن عدم ثبوتها إلا بالشهادة يخالف ظاهر الحال ويخالف التوجيهات بتوثيق العقود كتابة كما حد من المشكلات المترتبة على وجوب تزكية الشهود على كل حال.

أكد عدد من المحامين والقانونين «المدينة» أن نظام الإثبات الجديد يسهم بشكل كبير في الارتقاء بالمنظومة القضائية ويعزّز تنافسية المملكة عالمياً من خلال مرجعيات مؤسسية إجرائية وموضوعية واضحة ومحددة، مشيرين إلى إن المملكة تسير وفق خطوات جادّة نحو تطوير البيئة التشريعية، من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة.

ADVERTISING

وسيسهم النظام الجديد في استقرار الأحكام القضائية، كما يزيد من الثقة والاطمئنان في الالتزامات التعاقدية، إلى جانب تسريع الفصل في المنازعات، وراعى النظام في جميع مواده إيجاد مواد نظامية تستوعب ما تحتاج إليه المحكمة والخصوم في الإثبات المدني والتجاري، ومنح مرونة عالية للقضاء بالاستفادة من أدلة الإثبات المعتبرة خارج المملكة ما لم تخالف النظام، كما أجاز الاستعانة بخدمات القطاع الخاص في إجراءات الإثبات، وأعطى الأطراف الحق في الاتفاق على الإثبات بالطريقة التي تناسب مصالحهم.

المحمادي: نقلة نوعية في مجال القضاء

أكد المستشار القانوني خالد المحمادي أن نظام الإثبات يأتي ضمن جهود المملكة في إصلاح القضاء وتطوير بنيته حيث إن إقرار نظام الإثبات يأتي ترجمةً عملية للجهود التي يقودها ويشرف عليها سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- لاستحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وتحقّق التنمية الشاملة. وأشار إلى أن استحداث نظام خاص بالإثبات يعتبر نقلة نوعية في مجال القضاء ويعتبر أسبقية للمملكة من بين الأنظمة العربية من خلال إفراد باب مستقل للأدلة نظراً لأهميتها في أي نزاع قضائي، وأثره على الأحكام القضائية بالإضافة إلى أنه يستوعب كافة التجارب الدولية والتغيرات الناشئة بسبب التحول الرقمي في القطاع العدلي، وانتشار الأدلة الإلكترونية أسوة بجميع الأنظمة التطويرية التي شهدها مرفق القضاء المستمدة أحكامها من الكتاب والسنة وذلك تماشياً مع ما جاء في النظام الأساسي للحكم، كما استفادت من التجارب العالمية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة.

المتغيرات والأبعاد الزمانية والمكانية وقال إن نظام الإثبات راعى كافة المتغيرات والأبعاد الزمانية والمكانية وكافة الظروف المؤثرة على الأدلة من خلال شموله في 129 مادة ويسهم ذلك في إيجاد مواد نظامية تستوعب ما تحتاج إليه المحكمة والخصوم في الإثبات المدني والتجاري.

واختتم المحامي المحمادي حديثه بالتأكيد بأن نظام الاثبات سوف يدخل حيز النفاذ بعد (180) يوماً من نشره في الجريدة

الرسمية يتضمَّن العديد من الإيجابيات لعل من بينها الحد من جرأة بعض الناس على الشهادة بما يخالف ظاهر الحال، فنظام الإثبات يمنع قبول الشهادة على التصرفات التي تزيد على 100 ألف ريال باعتبار أن عدم ثبوتها إلا بالشهادة يخالف ظاهر الحال ويخالف التوجيهات بتوثيق العقود كتابة كما حد من المشكلات المترتبة على وجوب تزكية الشهود على كل حال واحتوى على العديد من الإيجابيات التي لاحصر لها باذن الله.

أبرز مزايا نظام الإثبات الجديد

*الحد من الجرأة الخاصّة عند بعض الناس على أداء الشّهادة بما يخالف ظاهر الحال

*استقرار الأحكام القضائيّة.

*يزيد الثقة ومعايير الطمأنينة في جميع الالتزامات التعاقديّة.

*يُساهم في تسريع الفصل بين المنازعات.

*الاستفادة من جميع الأدلة التي تُساعد في إثبات الحادثة ما لم تخالف النظام العام.
*إمكانية الاستعانة بخدمات القطّاع الخاص في إجراءات الإثبات أثناء المحاكمة.
*يمنح الأطراف الحق في الاتفاق على الإثبات بالطريقة التي تتناسب مع مصالح الجميع.
*إلزام القاضي بتسبيب ما يصدره من القرارات.
*تعزيز مبدأ العدالة الوقائية، عبر اعتماده على قواعد محدّدة للإثبات.
*يوفر مرجعيات قضائية محددة عند الفصل فى القضايا المتنازع عليها.
البركاتي: خطوة تطويرية جادة
وقال المحامي نصر البركاتي إن نظام الإثبات باعتباره أول مشروعات الأنظمة الأربعة صدوراً والتي جرى الإعلان عنها سابقاً وهي مشروع نظام الأحوال الشخصية، ومشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية.
مؤكداً أن نظام الإثبات يعد أحد الشواهد على الخطوات التطويرية الجادة التي تشهدها المملكة في جميع المجالات وسوف يسهم في تطوير الأنظمة العدلية وكذلك التنمية الاقتصادية من خلال ثقة المستثمرين العالميين بوجود مرجعيات قضائية واضحة ومحددة عند الفصل بجميع القضايا المتنازع عليها خاصة المرتبطة بالمحاكم التجارية بالإضافة لدوره في تلبية متطلبات ومستجدات الحياة في الجوانب الاجتماعية والتقنية.
الغامدي: يرفع الثقة في الالتزامات التعاقدية
ويتوافق المحامى صالح الغامدي مع رؤية البركاتي وأشار إلى أن النظام الجديد يواكب التطورات في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والتزامات المملكة الدولية وإسهامه في تعزيز العدالة لحماية المجتمع والأفراد والحقوق والممتلكات.
واختتم حديثه بالتأكيد على أن نظام الإثبات يسهم في ارتفاع الثقة والاطمئنان في الالتزامات التعاقدية بين المستثمرين من خلال حرص الجميع سواء الأفراد أو القطاع التجاري على الالتزام ببنوده قبل توثيق العقود خاصة مع اطمئنانهم بمواكبته لتسريع الفصل في المنازعات القضائية والفصل فيها خلال فترة زمنية قياسية.

ابتداءً من اليوم الخميس.. "البلديات" تكثف جولاتها الرقابية بالمطاعم والمحال التجارية للتأكد من الالتزام بتطبيق الإجراءات الاحترازية الخاصة بفيروس "كورونا"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 26 جماد أول 1443هـ - 30 ديسمبر 2021م
https://sabq.org/ywq8GZ

أكدت وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان تكثف جولاتها الرقابية والتفتيشية في المحال والمطاعم والأسواق والمراكز التجارية؛ ابتداءً من صباح اليوم الخميس وذلك للتأكد من تطبيق الإجراءات الاحترازية الخاصة بفيروس "كورونا" (كوفيد-١٩).

وأوضحت الوزارة أن هذه الإجراءات الاحترازية جاءت بناء على ما رفعته الجهات الصحية المختصة بشأن الوضع الوبائي وتزايد الإصابات.

وأشارت إلى أنه يجب الالتزام بـ "ارتداء الكمامة" و"التباعد الاجتماعي" وذلك في "الأماكن المغلقة" و"الأماكن المفتوحة."

وفي السياق ذاته، أعلنت وزارة الداخلية، يوم أمس عن إعادة الإلزام بارتداء الكمامة وتطبيق إجراءات التباعد في جميع الأماكن (المغلقة والمفتوحة) والأنشطة والفعاليات، وذلك ابتداءً من الساعة 00 : 7 من صباح اليوم الخميس الموافق 26 جمادى الأولى 1443هـ؛ الموافق 30 ديسمبر 2021م.

وتفصيلاً، صرّح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية، بأنه بناءً على ما رفعته الجهات الصحية المختصة في المملكة بشأن الوضع الوبائي وتزايد الإصابات بفيروس كورونا – كوفيد 19 والسلالات المتحورة منه، وانطلاقاً من حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ على حماية صحة المواطنين والمقيمين وقاصدي الحرمين الشريفين والحفاظ على سلامتهم؛ فقد تقرّر ما يلي:

إعادة الإلزام بارتداء الكمامة وتطبيق إجراءات التباعد في جميع الأماكن (المغلقة والمفتوحة) والأنشطة والفعاليات، وذلك ابتداءً من الساعة 00 : 7 من صباح يوم الخميس 26 جمادى الأولى 1443هـ؛ الموافق 30 ديسمبر 2021م.

وبيّن المصدر أن جميع الإجراءات والتدابير تخضع للتقييم المستمر من قِبل الجهات الصحية المختصة في المملكة، وذلك بحسب تطورات الوضع الوبائي محليًا وعالميًا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تتطور الدول بتطور تشريعاتها

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 25 جماد أول 1443هـ - 30 ديسمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/12/30/article_2237101.html

كلمة الاقتصادية

تعمل المملكة العربية السعودية على تحديث أنظمتها وقوانينها لتتماشى وتتوافق مع برامج وخطط رؤية 2030 ومشاريعها الاقتصادية المختلفة، بالاستفادة من الممارسات الدولية المعتبرة.

وعلى هذا الصعيد وفي مطلع 2021 أكد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان تطوير البيئة التشريعية، من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وترسخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان، بمرجعيات مؤسسية إجرائية وموضوعية واضحة ومحددة، ويأتي هذا الإصلاح الشامل بتطوير أربعة أنظمة هي نظام الإثبات، ونظام الأحوال الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، والنظام الجزائي للعقوبات التعزيرية.

وللحقيقة فإن الدول لا تتطور إلا بحجم تطور أنظمتها القانونية التي تضمن الحقوق وتحدد العلاقات بشكل واضح، وتدعم الإجراءات التي تحقق كلا الأمرين، وشهد العالم فترات من التضارب في المصالح أدت إلى أحداث تاريخية مؤسفة، وفي كل مرة يأتي الإصلاح من خلال تطوير الأنظمة، وانطلقت الدولة السعودية مع مؤسسها الملك عبدالعزيز في طريق إصلاح شامل من كل الجوانب، الأمر الذي تطلب تطوير عديد من الأنظمة والإجراءات على مراحل متفرقة من خطط التنمية، ومنذ انطلاق رؤية المملكة 2030 وما تحقق من مستهدفات، خاصة في مجال حقوق الإنسان عموما والمرأة والطفل خصوصا، وكذلك تنامي العلاقات التجارية الداخلية والدولية والاستثمار الأجنبي، فقد تبين مدى الحاجة إلى تطوير عدد من الأنظمة لسد الفراغات التشريعية، وتقليل التفاوت في الأحكام، وتعزيز الجهود الكبيرة التي يقودها ويشرف عليها ولي العهد في استحداث وإصلاح القضاء وتعزيز بيئة التشريعات واستدامة التنمية الشاملة.

وتحقيقا لهذه التطلعات أعلن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أخيرا صدور نظام الإثبات الذي استمدت أحكامه من الكتاب والسنة، واعتمدت على أدلة التشريع الإسلامي المتفق عليها، تماشيا مع ما جاء في النظام الأساسي للحكم، كما استفادت من التجارب العالمية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة.

ومن المعلوم أن قوة وحجية الإثبات في القضاء وغيره تتعلق بنوعية الدليل المستخدم، لتأكيد حدوث شيء ما من قول أو فعل، وفي هذا معايير تختلف من نظام إلى آخر، ففي القضايا الجنائية فإن قوة الدليل تكمن في تجاوزه معيار الشك المعقول، وبمعنى آخر فإن الدليل القوي هو الذي لا يدع مجالا للشك، بينما هناك معايير أخرى تقوم عليها بعض الأنظمة في قوة الإثبات، منها معيار "الدليل الراجح "، ما يعني أنه يجب أن يكون احتمال حدوث شيء ما أكثر من عدمه.

بشكل عام في عموم الأنظمة فإن المدعي يتحمل عبء الإثبات بتقديم الدليل، وفي أنظمة فإن على المدعى عليه عبء الإثبات وتقديم الدليل، لهذا التنوع الكبير فإن استحداث نظام خاص بالإثبات يعد نقلة نوعية في مجال القضاء نظرا إلى أهمية الأدلة في أي نزاع قضائي، وأثره في الأحكام القضائية، خاصة إذا استوعب نظام الإثبات كل التجارب الدولية والتغيرات الناشئة بسبب التحول الرقمي في القطاع العدلي، وانتشار الأدلة الإلكترونية، كما حدث في تطوير نظام الإثبات الذي أعلنه ولي العهد السعودي، الذي ورد في نحو 129 مادة غطت كل المتغيرات والأبعاد الزمانية والمكانية والظروف المؤثرة في الأدلة، وأسهم ذلك في إيجاد مواد نظامية تستوعب ما تحتاج إليه المحكمة والخصوم في الإثبات المدني والتجاري، كما أنه يسهم في استقرار الأحكام القضائية، وإمكانية التنبؤ بها، ما يزيد الثقة والاطمئنان إلى الالتزامات التعاقدية، إلى جانب تسريع الفصل في المنازعات.

ومن اللافت أن نظام الإثبات في المملكة العربية السعودية يأتي منسجما مع التحولات السريعة التي تشهدها الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد والعالم أجمع، حيث سيساعد على دعم التحول الرقمي والتطور في أنظمة المحاكم الإلكترونية، وتعد هذه نقطة جوهرية مكنت النظام السعودي للإثبات من تحقيق أسبقية على عدد من الأنظمة العربية، بإفراده بابا مستقلا للأدلة الرقمية، كما حد النظام من جرأة بعض الناس على الشهادة، فمنع قبول الشهادة على التصرفات التي تزيد على مائة ألف ريال، ذلك استنادا إلى القاعدة المشهورة بأن يكون الدليل قاطعا للشك المعقول، وفي ظل توافر

آليات توثيق العقود كتابة، فإن دليل الشهادة وحده لا يقطع الشك المعقول، لأنه يخالف ظاهر الحال والتوجيهات، فالنظام بحده مثل هذه الأدلة يحد من المشكلات المترتبة على وجوب تزكية الشهود على كل حال.
ويأتي نظام الإثبات بما تضمنه من عدالة وشفافية، نتيجة لدعم خادم الحرمين الشريفين لعملية تطوير المنظومة التشريعية وتوجيهاته بكل ما يسهم في تعزيز أداء الأجهزة العدلية والأنظمة ذات العلاقة، وبما يعزز من الموضوعية بإلزام القاضي بتسبيب ما يصدره من قرارات بشأن الإثبات، مع مراعاة المرونة التي تطلبها إجراءات التقاضي، وجدير بالذكر هنا أن النظام قد تمت دراسته بدقة متناهية خلال مسارات إصدار الأنظمة في المملكة، الذي يمكن جهات عدة من تقييمه وفقا لمقتضيات الشريعة الإسلامية، ونظام الحكم، والممارسات العالمية المقبولة.

مئوية الشورى

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1443هـ - 30 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1926775

كلمة الرياض

يُعد الفكر السعودي في الحكم وإدارة شؤون البلاد تجربة فريدة، ونسيجاً متفرداً في صبغته ومقوماته، فمنذ تشكلت ملامح المملكة وترسية حدودها على يد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز، ارتأى بحكمته وحنكته أن حكم تلك المساحات الشاسعة وتوفير مصالحها الخدمية يستدعي تأسيس علاقة تُقصّر المسافات وتعزز المكتسبات الوطنية، فكان تجسيد مبدأ الشورى أحد أنفذ تلك الوسائل التي انتهجها المؤسس.
وقد نهج أبناؤه البررة من بعده على تعاهد ذُرى الوحدة الوطنية التي شكلت نسيج المملكة، فكان ميعاد افتتاح أعمال دورة مجلس الشورى مناسبة متجددة لترسيخ تلك المبادئ العميقة بعد مضي قرنٍ هجري كامل على انطلاق المرحلة الأولى للمجلس.
ويمثل الخطاب السنوي لخادم الحرمين الشريفين في محفل الشورى حجر الزاوية التي تنهض بمسيرة الوطن التنموية الشاملة، وتضع النقاط على الحروف نحو ما نصبو إليه من أمن ورخاء وازدهار ورفاه، كما يستعرض الخطاب خارطة التنمية التي ستشهدها المملكة خلال الفترة المقبلة.
وفي الوقت الذي تتجه فيه أنظار المواطنين صوب منبر الشورى الذي يشكل منصة تصدر عنها السياسة العامة للدولة داخلياً وخارجياً، وتكشف الأهداف والغايات التي تسعى مختلف قطاعات الدولة لإنجازها، تتطلع المنطقة ودول العالم للمواقف والسياسات التي ستنتهجها المملكة في الفترة المقبلة تجاه أبرز القضايا والملفات والمستجدات، بما يعزز المساعي الطموحة لرؤية المملكة 2030 وبرامجها النهضوية وتنميتها المستدامة.
وستبقى الكلمات الوضاءة لخادم الحرمين الشريفين منبع سمو وفخر لأبنائه المواطنين، وحافزاً لمضاعفة الجهود لمواصلة الارتقاء بمستوى الأداء العام في مختلف الجهات، ومضاعفة الاهتمام بما يحقق آمال الوطن وقيادته، وبما يستديم وحدته خلف قيادته ويستكمل مسيرته نحو ذُرى المجد والعلياء.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد اول 1443هـ - 30 ديسمبر 2021م https://www.alriyadh.com/1926879
	المصدر: جريدة المدينة الخميس 26 جماد أول 1443هـ - 30 ديسمبر 2021م https://www.al-madina.com/article/767074